

ضريبة القيمة المضافة

| القرار رقم (VTR-2021-602)

| الصادر في الدعوى رقم (V-34514-2021)

لجنة الفصل

الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

غرامة مخالفة النظام . رقم ضريبي . فاتورة ضريبية . ضبط ميداني . قبول الدعوى من الناحية الشكلية لتقديمها خلال المدة النظامية.

الملخص:

طالبة المدعى بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة مخالفة أحكام النظام واللائحة - أسس المدعى اعتراضه على أساس عدم توافر الرقم الضريبي في الفاتورة الصادرة منه، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، ويطلب إلغاء قرار المدعى عليها - أجابت الهيئة بأنه بفحص الفواتير المبسطة التي يقدمها المدعى أثناء الحملة الميدانية للتأكد من سلامته تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة، تبين مخالفته للأحكام - ثبت للدائرة المدعى أن المدعى لم يقدم فواتير صادرة قبل الضبط الميداني مكتملة الشروط، والتي تثبت بأنه ملتزم بشروط الفواتير الضريبية، واكتفى بتقديم فاتورة رقم (٤٢٨) مؤرخة بـ ٢٠٢١/٠١/٢٠م ومشتملة على الرقم الضريبي، إلا أنه لا يمكن الاعتداد بها كونها صادرة بعد تاريخ الضبط الميداني - مؤدى ذلك: رفض دعوى المدعى - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢)، و(٣/٤٥)، و(٢٣/١)، من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠هـ.
- المادة (٨/ب/٥٣)، من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ.
- المادة (٢)، و(٢٠)، و(٢٣/٢)، من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:

في يوم الأحد ١٧/١١/١٤٤٢هـ الموافق ٢٧/٠٦/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، بتاريخ ٢١/٠٦/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي، هوية وطنية رقم (...) وبصفته مالكاً لمؤسسة ... ، سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على فرض غرامة مخالفة أحكام النظام واللائحة، نتيجةً لعدم تدوين المدعي للرقم الضريبي في الفاتورة الصادرة منه، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، ويطلب إلغاء قرار المدعي عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، دفعت بالآتي: «أولاً: الدفع الموضوعي:
 ١- قام ممثلو الهيئة بتاريخ ٢٧/٠٨/٢٠٢٠م، بالشروع على موقع المدعي، وفحص الفواتير المبسطة التي يقدمها المدعي أثناء الدملة الميدانية للتأكد من سلامتها تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة، تبين مخالفتها للأحكام الواردة في المادة الثانية من نظام ضريبة القيمة المضافة أنه: «تفرض الضريبة على استيراد وتوريد السلع والخدمات، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية والنظام واللائحة»، ولاشتراطات الفواتير المبسطة الواردة في الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه: «يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية المبسطة على التفاصيل الآتية: بـ- اسم وعنوان المورد ورقم تعرفه الضريبي. فـ- الضريبة الواجبة السداد أو بيان بأن المقابل يشمل الضريبة فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات». حيث لم تتضمن الفواتير الرقم الضريبي للمكلف وبيان بقيمة الضريبة الواجبة السداد بالنسبة المنصوص عليها نظاماً. (مرفق).

٢- وبعد التثبت من مخالفة المدعي لأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية لما تم تبيانيه أعلاه، قامت الهيئة بفرض غرامة عليه بقيمة (١٠,٠٠٠) ريال سعودي على المدعي بناءً على الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والأربعون من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي جاء فيها «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من:

٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة». ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم برد الدعوى». انتهى ردها.

وفي يوم الأحد ١٧/١١/١٤٤٢هـ الموافق ٢٧/٠٦/٢٠٢٠م، افتتحت الجلسة والمنعقدة

عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند (ثانياً) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ؛ وبالمناداة على أطراف الدعوى، تبين عدم حضور المدعي أو من يمثله، وحضر هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩هـ الصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رده، أجاب بأنه يتمسّك بما ورد في مذكرة الرد المقدمة في ملف القضية، ولصلاحية الدعوى للفصل فيها وفقاً لأحكام المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وبناءً عليه قررت الدائرة إخلاء القاعة للمداولات وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموحدة الضريبية القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي المصدقه بالمرسوم الملكي رقم (٥١/م) وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/٠٣هـ، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١/م) بتاريخ ١٤٢٥/١١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً على نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٣/م) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/١١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة، نظرت الدائرة في الدعوى:

من حيث الشكل، ولما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار المدعي عليها بشأن فرض غرامة مخالفة أحد أحكام النظام واللائحة؛ نتيجةً لعدم تدوين المدعي للرقم الضريبي في الفاتورة الصادرة منه، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/م) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، وحيث نصت المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة الـ (تسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: - طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المُكلف قرار

اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل.» وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بقرار رفض الاعتراض بتاريخ ٢١/٠١/٢٠٢١م، وقدم اعتراضه بتاريخ ١٧/٠١/٢٠٢١م، مما تكون معه الدعوى قدّمت خلال المدة النظامية المنصوص عليها، مستوفياً أوضاعها الشكلية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي للإباء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة بأن المدعي عليها أصدرت قراراًها بشأن فرض غرامة مخالفة أحكام النظام واللائحة؛ نتيجةً لعدم تدوين المدعي للرقم الضريبي في الفاتورة الصادرة منه، بمبلغ وقدره (٠٠,٠٠,٠٠) ريال، وحيث نصت الفقرة (١) من المادة (الثالثة والعشرون) من نظام ضريبة القيمة المضافة والمتعلقة بالفوatur الضريبية على: «تحدد اللائحة ما يأتي: ١- محتويات وشكل الفواتير الضريبية، ومهل إصدارها.» كما نصت الفقرة (٨/ب) من المادة (الثالثة والخمسون) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والمتعلقة بالفوatur الضريبية: «يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية المبسطة على التفاصيل الآتية: ب - اسم وعنوان المورد ورقم تعريفه الضريبي». كما نصت الفقرة (٣) من المادة (الخامسة والأربعون) من نظام ضريبة القيمة المضافة على «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة». وحيث تبيّن من خلال محضر الضبط الميداني بتاريخ زيارة ٢٧-٨-٢٠٢٠م، والموقع من قبل ممثل المكلف (...) عدم وجود الرقم الضريبي على الفواتير، وبالتالي عدم التزام المدعي بمتطلبات الفاتورة الضريبية، كما أرفقت المدعي عليها في مذكوريها الجوابية فاتورة للمحل (...) رقم (...) بتاريخ ٢٦-٨-٢٠٢٠م والفاتورة رقم (...) المؤرخة ب ٢٤-٨-٢٠٢٠م، والتي يتضح من خلالها عدم تضمين المدعي للرقم الضريبي في الفاتورة الصادرة عنه، مما يُعد مخالفة لأحكام المادة (٨/ب) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، وحيث أن المدعي لم يقدم فواتير صادرة قبل الضبط الميداني مكتملة الشروط، والتي ثبتت بأنه ملتزم بشروط الفواتير الضريبية، واكتفى بتقديم فاتورة رقم (...) مؤرخة ب ٢١-١-٢٠٢١م ومشتملة على الرقم الضريبي، إلا أنه لا يمكن الاعتداد بها كونها صادرة بعد تاريخ الضبط الميداني، وعليه فإن الدائرة تخلص إلى الغرامة المفروضة؛ استناداً للفقرة (٣) من المادة (الخامسة والأربعون) من نظام ضريبة القيمة المضافة.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- رفض دعوى المدعي / ... (هوية وطنية رقم ...).

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وفقاً لأحكام المادة (السادسة والخمسون) من نظام المرافعات الشرعية، وقد دددت الدائرة يوم يوم الأحد ١٤٣٠/١٧/٢٠٢١هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٥م، موعداً لتسليم نسخة القرار، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.